الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس : السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

القراءة الاولى

الباب الاول - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.16
26 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56891 ٢٥٥٧ش (٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢- ١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/3 ، A/46/6/Rev.1 ، A/46/7 ، A/46/16 و Add.1)

القراءة الاولى

الباب الاول - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

١ - الرئيس : دعا أعضاء اللجنة إلى النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، باباً باباً ؛ وأوضح بعد الإشارة إلى الإجراء الذي سيتّبع ، أن المسائل الحرجة ستكون محل مشاورات غير رسمية ، علما بأن هذه المشاورات لن تتناول ، كقاعدة عامة ، أبواباً بكاملها . وستعرض توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بالبرامج على اللجنة باباً بعد باب .

٢ - وعقب هذه القراءة الاولى ، ستُحصر جميع المبالغ الموافَق عليها في كل باب بالإضافة إلى المبالغ الموافَق عليها بعد تنقيح التقديرات ، وتلك التي ستنتج عن قرارات أخرى ، بحيث يتسنى للجنة اتخاذ موقف في القراءة الثانية بشأن مجمل البرنامج والاعتمادات .

٣ - السيد كينشين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) : أشار إلى أن اللجنة كانت قبل سنتين ، أخذت على نفسها أن تعتمد الميزانية البرنامجية المقترحة بتوافق الآراء وتوصلت إلى ذلك بعد مناقشات طويلة . وسأل الرئيس عما إذا كان سيتم العمل بالإجراء نفسه .

٤ - الرئيس : أكد ذلك ودعا أعضاء اللجنة إلى النظر في الباب الاول الذي يتضمن جزأين : "ألف - أجهزة تقرير السياسة" و "باء - التوجيه التنفيذي والإدارة" . وقال إن الاعتمادات المطلوبة في هذا الباب تبلغ ٣٥ ٨٦١ ٢٠٠ دولار .

٥ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : أوضح لأعضاء اللجنة أن الباب الأول من الميزانية المقترحة يختلف كثيرا عنه في فترة السنتين الجارية ، بسبب إعادة تشكيل هيكله وترشيده الأمر الذي خفف منه . وأنه فيما يخص الجزء ألف ، فقد نُقلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى الباب ٤ ونُقل مجلس الأغذية العالمي إلى الباب ١١ . ولم يعد الجزء باء يحتوي شؤون الجمعية العامة ، ولا شؤون المجلس الاقتصادى والاجتماعي التي نقلت إلى الباب ٤ ؛ أما الشؤون السياسية الخاصة ، وإدارة البحوث وجمع المعلومات وكذلك مكتب منسق المساعدة في تعمير لبنان وتنميته فقد أدرجت في الباب ٢ .

٦ - وأردف قائلا إن معدل النمو الحقيقي للباب الأول الذي بلغ نسبة ١,٤ في المائة تفسره زيادة في نفقات السفر ، ولا سيما بالنسبة لبعض اللجان ، وبإنشاء وظيفتين إضافيتين ووظيفة جديدة مطلوبة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وهذه الوظيفة قد عوِّض عنها بإلغاء وظيفة أخرى من هذا الجهاز نفسه . أما الوظيفتان الإضافيتان اللتان ورد ذكرهما في الفقرتين ١-١٣ و ١-٤٩ من الميزانية المقترحة لهما ما يبررهما تماما نظرا لزيادة حجم العمل . وفيما يتعلق بإنشاء وظائف أو إعادة تصنيفها فإن الأمانة العامة ترى من المهم جدا الاقتراح الذي تقدمت به لجنة البرنامج والتنسيق ببحثها على أساس جماعي .

٧ - ومن الواضح أن النفقات غير المتجددة لم توضع في الاعتبار في حساب معدل النمو الحقيقي ؛ وقد بلغت ٠٠٠ ٩٦٣ ١ دولار وترجع كلها إلى أعمال جرى القيام بها في مقر إقامة الأمين العام كما هو مبين في الفقرة ١-٤٤ من الوثيقة A/46/16/Rev.1 .

٨ - وقال إنه لم يطلب أي تقرير لا من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولا من لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب الأول . وأما التقرير الوحيد الذي يمكن أن تكون له علاقة بهذا الباب فهو التقرير المتصل بالعلاقات بين ديوان الأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبتعزيز الخدمات في فيينا ؛ وسيُبحث في إطار الباب ٢١ (التنمية الاجتماعية) .

٩ - وترى الأمانة العامة أن الملاحظة التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والتي مفادها أن حساب معدل النمو الحقيقي يجب أن يضع في الاعتبار التخفيضات الناتجة عن الأرصدة غير المستعملة أو المستعملة بصورة ناقصة ويعيد حسابها بالتالي وفقا لهذه الطريقة ، أن هذه الملاحظة لها ما يبررها تماما . وقامت

(السيد بودو)

الامانة العامة تبعا لتوصية أخرى صادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بحساب الكيفية التي يتم بها توزيع مجموع التخفيض الذي يبلغ ١٣ مليون دولار والناتج عن حساب الرصيد غير المستعمل ويمكنها أن تبلغ هذه النتائج إلى اللجنة الخامسة في أثناء المشاورات غير الرسمية .

١٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : شكر السيد بودو على الإيضاحات التي قدمها بشأن معدل النمو الذي سينتج عن تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وقال إنه لن يبدي أية ملاحظات بهذا الشأن إلاّ بعد أن يُعرف هذا المعدل الجديد ؛ فإن هذا المعدل سيكون ، حسب الإيضاحات المقدمة ، مختلفا عن ذلك الذي قُدّم بالأمس .

١١ - وواصل قائلا إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أوصت بشأن الباب الأول من الميزانية تخفيضا خفيفا بمبلغ ٤٠٠ ٥٧٧ دولار من الاعتمادات المطلوبة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ . ويُحصّل على هذا التخفيض بفضل التخفيضات التالية : ٥٠٠ ٣٠٠ دولار في باب الأرصدة غير المستعملة ، و ٥٠٠ ٣٤٧ دولار تحت بند الطباعة ، و ٤٠٠ ٢٩ دولار تحت بند "متفرقات" .

١٢ - أشار السيد مسيلي بشأن تخفيض الأرصدة المستعملة بصورة ناقصة ، إلى أن النفقات المقدرة للباب الأول أقل بصورة محسوسة من الاعتمادات المقررة لهذا الباب في الميزانيات البرنامجية السابقة . من ذلك على سبيل المثال أن المبلغ المتوقع أصلا في الباب الأول لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، كان ٩٠٠ ٩٨٢ ٤٤ دولار . ووصل مبلغ الاعتماد المنقح المرصد إلى ٣٠٠ ٤٣٦ ٤٨ دولار لكن النفقات الفعلية بلغت ١٠٠ ٧٣٧ ٤٦ دولار . وكان هذا المبلغ بالإضافة إلى ذلك يحتوي الالتزامات غير المصفاة بمبلغ ٣٠٠ ٣٣٨ ١ دولار ، منها مبلغ ١٠٠ ١٩٥ دولار لم ينفق . وبالتالي كانت الأموال غير المنفقة تمثل ٤ في المائة من المبلغ الإجمالي للاعتمادات المرصدة . ولو كانت اللجنة قد علمت بذلك إبان النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ لكانت قد وضعت ذلك في الاعتبار .

١٣ - وفي جميع الأحوال ، وحتى فيما إذا خفض الاعتماد المتوقع للباب الأول بالنسبة للميزانيات البرنامجية السابقة فإن الأمانة العامة ستتأكد عندما تعرض على الجمعية العامة المبالغ المنقحة النهائية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ ، كما هو الأمر في كل ميزانية

(السيد مسيلي)

برنامجية ، من أن التخفيضات لم تؤثر على أي باب من الابواب تاثيرا محسوسا ومن الممكن إذا اقتضى الامر تحويل أموال من باب إلى آخر .

١٤ - وقدم السيد مسيلي توضيحات بشأن التخفيضات الموصى بها . من ذلك أن الاعتمادات المطلوبة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية نفسها كانت محل دراسة متعمقة جدا ونظرا لضرورة الحد من النفقات ، قد اعتُبر أنه من الافضل أن تكون الوظيفة الجديدة المطلوب إنشائها برتبة ف - ٥ بدلا من د - ١ ، على أن يكون مفهوما أن اللجنة الاستشارية ستعيد النظر في الحالة في وقت لاحق . أما فيما يخص إنشاء الوظيفة الوارد ذكرها في الفقرة ١-٧ فقد أوصت اللجنة بتمويل جزء منها من حساب الدعم لعمليات صيانة السلم والجزء الآخر بواسطة أموال خارجة عن الميزانية .

١٥ - أما فيما يخص مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة تلاحظ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن أكبر نسبة من نفقات مراجعة الحسابات الخارجية ستمول من ميزانية البرامج الخارجة عن الميزانية المطابقة . ودرست اللجنة بالتفصيل نفقات المراجعة الخارجية مع مراجعي الحسابات وستأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة لدى النظر في التقرير القادم عن المراجعة الخارجية .

١٦ - وفيما يخص أعمال الصيانة في مقر إقامة الامين العام فقد خلصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى ضرورة القيام بها على أساس المعلومات التي قُدمت إليها وتوصي بمنح الاعتمادات المطلوبة . وعلى عكس ذلك ، فإن إعادة تصنيف وظيفة رئيس التشريفات في جنيف إلى رتبة د - ١ فإنه لا يبدو لها أن طلب إعادة تصنيف هذه الوظيفة له ما يبرره ؛ ورفض إعادة تصنيف هذه الوظيفة يسمح بتخفيض الاعتماد المطلوب بمبلغ ٥٠٠ ١٩ دولار وهو الاعتماد المطلوب لمكتب المدير العام ، مكتب الامم المتحدة في جنيف .

١٧ - السيدة بريينفير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : أوضحت أن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بالباب الاول ترد في الفقرات ٥٦ إلى ٦٠ من تقريرها . وقد لاحظت اللجنة أن الانشطة الخاصة بأجهزة التوجيه التنفيذي والإدارة لا تدخل في إطار الخطة المتوسطة الاجل . وأوصت اللجنة بحذف الجملة الاولى من الفقرة ١-٦٠ لانها تحيل على وثيقة تكتفي بحصر الاهداف دون وصفها . وأكدت اللجنة أن جدول مواعيد

(السيدة بربينفير)

دوراتها ومدتها يمكن تنقيحه عملا بقرار الجمعية العامة ٣٦٤/٤٥ ، وكذلك مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٩١ الذي طُلب فيه من لجنة البرنامج والتنسيق ، نظرا لزيادة عبء العمل المترتب على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، أن تستعرض برنامج عملها وتقدم مقترحات بشأن جدول مواعيد دوراتها ومدتها . وتشير اللجنة إلى أن مراجعة جدول مواعيد دوراتها ومدتها يمكن أن يترتب عليه مراجعة تقديرات الميزانية .

١٨ - السيدة روشيسير (النمسا) : أشارت إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب ، في قراره ١٦/١٩٩١ الذي اعتمدته بتوافق الآراء ٣٠ دولة تمثل جميع المناطق الجغرافية ، من الأمين العام أن يضيف إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، في حدود مجمل ميزانية المنظمة ، توصيات محسوسة ترمي إلى تعزيز موارد مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية وترشيدها بصورة تسمح له بالاضطلاع بمهمته على وجه أفضل وأن يحقق الغاية من الانشطة التي يضطلع بها في الميدان الاجتماعي والميادين المتصلة به وكذلك لفائدة النهوض بالمرأة . بيد أن الأمين العام لم يقدم حتى الآن التوصيات المطلوبة . ومن المحتمل جدا أن يكون للاقتراحات المطلوبة ، التي يُرجح أن تُعرض في الباب ٢١ ، تأثير على الابواب الاخرى . ولهذا السبب يرى الوفد النمساوي أن بحث الميزانية بابا بعد باب له طابع مؤقت قطعا .

١٩ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : رحب بمعدل النمو الحقيقي المتوقع لأجهزة التوجيه الإداري (١,٩ في المائة) ، في الجزء ألف من الباب الاول ولكنه أكد على ضرورة مواصلة الجهود لتخفيض حصة النفقات المكرسة للاجتماعات وإعادة تخصيص الموارد المفرج عنها بهذه الصورة لانشطة أساسية .

٢٠ - وأردف قائلا إن الزيادة المتوقعة لنفقات سفر الممثلين الذين يحضرون دورات الجمعية العامة (٠٠٠ ١٦٥ دولار) تشير له قلقا بالغا . وقال إنه يبدو له أن الامانة العامة أساءت تفسير الفرع الثالث عشر من القرار ٣٤٨/٤٥ . وأنه وفقا للاحكام الراهنة ، تدفع نفقات السفر لخمسة ممثلين عن كل دولة عضو تنتمي إلى فئة أقل البلدان نموا لكن واحدا منهم فقط يسمح له بالسفر في الدرجة التي تلي الدرجة الاولى مباشرة . وقد ورد في الفقرة ١-٧ من الميزانية المقترحة ، ما يشير إلى احتمال

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة)

تنقيح هذه الاحكام للسماح لعدد أكبر من الممثلين بالسفر في درجة أعلى . وعندما نوقشت هذه المسألة في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة لم يرد التفكير في هذا الاختيار ، ولم تبيّن الامانة العامة إبان اعتماد القرار ٤٥/٢٤٨ ، أنها تعتزم الدخول في نفقات اضافية بهذا القدر من الاهمية في إطار الميزانية العادية . وقد أوضحت الجمعية العامة ، من ناحية أخرى ، في الفقرة ٤ من القرار ٤٥/٢٤٨ ، أن تحسين ظروف السفر لا ينبغي أن يؤدي إلى نفقات اضافية . ولذلك يأمل الوفد الامريكي أن يعرف بالضبط ما هي نوايا الامانة العامة في هذا الصدد .

٢١ - واقترح الامين العام في الفقرة ١-٢٩ تخفيض حصة النفقات المتعلقة بالمراجعة الخارجية للحسابات الممولة من الميزانية العادية . وقال المتحدث إنه يود أن يؤكد له أن البرامج الخارجة عن الميزانية المعنية قد قبلت بالفعل أن تتحمّل أكبر نسبة من هذه النفقات .

٢٢ - ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وهو ما أمكنت ملاحظته في الدورات الماضية . ويأمل الوفد الامريكي أن تتمخض دورة اللجنة الربيعية عن اصلاحات عميقة وأن تبذل الامانة العامة جهدا متزايدا لإمداد اللجنة بخدمات المؤتمر اللازمة . ولا يرى الوفد الامريكي من المفيد عقد دورة من ستة أسابيع للجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٩٣ . ومن رأيه ، أن النظر في تنقيحات الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ لا ينبغي أن تأخذ كل هذا الوقت . ولذلك يقترح تقليص دورة الربيع بأسبوع واحد على الاقل .

٢٣ - وقد طُلبت في الجزء باء من الباب الاول أموال لتجديد مقر اقامة الامين العام ويتعلق جزء من هذه النفقات بأعمال تزيين وبشراء أثاث . ولا يعترض الوفد الامريكي على هذا الاقتراح ولكنه يود أن توضح له سياسة المنظمة في هذا الصدد . وبما أنه قد بلغ إلى علمه أنه في سنوات الثمانينات أنفقت مبالغ هامة لشراء أثاث فإنه يود أن يُؤكد له أن هذا الاثاث ملك للمنظمة . ومن ناحية أخرى ، ينبغي للامم المتحدة أن تطلب تبرعات عينية ونقدية لاعمال التجديد اقتداء بما يجري به العمل في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى على ما يبدو .

٢٤ - ويأسف وفد الولايات المتحدة لاستمرار الامين العام في طلب أموال لوظيفة برتبة وكيل للامين العام لمكتب المدير العام ، مكتب الامم المتحدة في فيينا . وبما أن

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة)

الجمعية قد قررت انشاء وظيفة بمثل هذه الرتبة لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فإن الوفد الامريكي يرى أن هناك ازدواجا . بل إن الوفد الامريكي يتساءل في الواقع هل هناك ضرورة لابقاء مكتب المدير العام . ذلك أنه يمكن نقل معظم الوظائف التي يضطلع بها هذا المكتب إلى الخدمات الادارية لمكتب الامم المتحدة . وقد اقترحت عدة وفود تعزيز برامج الامم المتحدة الاخرى الممولة من الميزانية العادية في فيينا . وتؤيد الولايات المتحدة عموما هذه الاقتراحات وتعتقد أنه يمكن لتحقيق ذلك اعادة وزع بعض الوظائف الحالية الملحقة بمكتب المدير العام . ومن الممكن بصفة خاصة تعزيز البرامج الاجتماعية بإسناد إدارة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية لموظف من رتبة عالية يضطلع بهذه الوظيفة على أساس التفرغ . ومن الممكن اثارة نفس الحجج بالنسبة لمكتب المدير العام ، مكتب الامم المتحدة في جنيف . فلا يبدو أن هناك ما يستلزم ابقاء مكتب منفصل للمدير العام ، ما دامت هناك دائرة ادارية هامة في جنيف وعدد كبير من الوظائف ذات الرتب العالية . ويمكن نقل الوظيفة المقابلة إلى مركز حقوق الانسان .

٣٥ - السيد ميرفيلد (كندا) : أشار إلى الوظيفة ف - ٥ المذكورة في الفقرة ١-١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة التي ستُموّل من حساب الدعم لعمليات السلم وقال إن هذا الحساب قد أنشئ ، فيما يبدو له ، لاحتياجات الموظفين الذين يعينون بصورة محددة لعمليات صيانة السلم وليس لتمويل وظائف دائمة .

٣٦ - السيد كينشين (المملكة المتحدة) : قال إن بعض الاعتمادات المقترحة في الميزانية يصعب على وفده قبولها . ومع ذلك فإن الوفد البريطاني لا ينوي ، نظرا لرغبة اللجنة في اعتماد الميزانية بتوافق الآراء أن يثير حالا بعض الاعتراضات على بعض اقتراحات الأمين العام التي أقرّتها من ناحية أخرى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وإذا ما أبدت وفود أخرى اعتراضات فإن الوفد البريطاني يحتفظ بحق العودة إلى الحديث عن هذه المسائل .

٣٧ - وفيما يخص نفقات السفر للممثلين ، قال إنه كان قد طُلب من الامين العام أن يقدم تقريرا يهدف إلى ترشيد الترتيبات التي تطبقها الامم المتحدة في هذا المجال . وأنه ينبغي دراسة المسألة في هذا السياق .

٣٨ - وواصل قائلا إنه في الفقرة ١-٤٦ من الميزانية المقترحة ، طلب مبلغ ٧٠٠ ٣٧ دولار تحت بند "الأثاث والمعدات" لاستبدال بعض السيارات الرسمية . ويشير الوفد

(السيد كينشين ، المملكة المتحدة)

البريطاني إلى أنه كان في دورة الجمعية العامة الرابعة والاربعين قد تساءل عن جدوى ادراج هذا الوجه من وجوه الانفاق في الميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ذلك أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية كانت قد لاحظت أنه يمثل في نظرها احتياطيا للاستعمال في بنود غير متوقعة . ويدرك الوفد البريطاني أن الاعتمادات يوافق عليها حسب كل باب وليس حسب كل وجه من وجوه الانفاق غير أنه يأمل مع ذلك أن يعرف مبلغ النفقات التي حملت فعلا على هذه الاعتمادات .

٢٩ - السيد فونتين اورتيس (كوبا) : أشار إلى أن الوفد الفرنسي كان قد طلب الحصول على معلومات عن كل باب على حدة ، من أرصدة الميزانية السابقة غير المستخدمة . وقال إن وفده يود أن يعلم كيف تعتزم الأمانة العامة أن تتصرف في هذا الصدد . وأنه يمكن ، من أجل التعجيل بالعمل ، نقل هذه المعلومات أثناء إجراء مشاورات غير رسمية .

٣٠ - وأضاف أن التفسيرات الواردة في الفقرتين ١-١٢ و ١-١٣ لتبرير تعزيز أمانة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هي جد مقنعة . ويرى الوفد الكوبي أنه يجدر عدم الاقتصار على تعزيز أمانة اللجنة الاستشارية وحسب ، بل تعزيز اللجنة نفسها أيضا ، وذلك لأن أعضاءها يتأثرون هم أيضا بازدياد عبء العمل . وذكر أن الامين العام يقترح ، في الفقرة ٤-٣٠ ، إعادة تصنيف وظيفة أمين لجنة البرنامج والتنسيق من رتبة ف - ٤ الى ف - ٥ . ونظرا الى أهمية هذه الوظيفة ، ولا سيما في سياق اجراءات الميزنة الجديدة ، يبدو هذا المقترح متواضعا أكثر مما ينبغي . ويعتقد الوفد الكوبي أن شاغل هذه الوظيفة الحالي هو فعلا برتبة ف - ٥ . وفي هذه الحالة ، فإن إعادة التصنيف المرتقبة ستكون ذات طابع خيالي محض . وترى كوبا ، بوجه عام ، أن إجراءات الميزنة الجديدة والمهام الاشق الموكولة إلى المنظمة تقتضي تعزيز أمانات اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة .

٣١ - وأوضح أن الميزانية المقترحة تشير الى مفهوم تستخدمه الامانة العامة ، عادة ، ولكن لم تقرّه هيئة حكومية دولية ، هو مفهوم "صيانة السلم" . وقال إن وفد كوبا يطلب توضيح هذا المفهوم . ويود أخيرا أن يعرف لماذا أوصت لجنة البرنامج والتنسيق ، في الفقرة ٥٨ من تقريرها ، بحذف الجملة الاولى من الفقرة ١-٦٠ من الميزانية المقترحة ، التي يرد فيها ذكر الدليل المتعلق بتنظيم الامانة العامة في مكتب الامم المتحدة في جنيف ، في حين أنها تبقي هذه الإشارة ، في الفقرة ١ -٦٩ ، بصدد مكتب الامم المتحدة في فيينا .

٣٢ - السيد سوغارو (اليابان) : اعترف بأن تعقيد المهام المسندة الى اللجنة الاستشارية وحجم هذه المهام يبرران زيادة عدد أعضائها . وقال إنه ، من أجل التمكن من إجراء تحليل أدق لعبء العمل الذي يقع على عاتق اللجنة ، ونوعية النتائج المتحققة ، يطلب أن تبيّن الامانة العامة عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، وفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، بالتفصيل حسب مجال الانشطة . وأعلن أن الوفد الياباني ليس مقتنعا بأن التعديلات التي اقترح الامين العام ادخالها على جدول ملاك اللجنة الاستشارية هي تعديلات مبررة . وقال إن من الصعب الموافقة على هيكلية ، تميز بهذه الصورة وظائف المراتب العليا بالمقارنة بوظائف لجنة البرنامج والتنسيق وغيرها من الاجهزة الرئيسية المعنية بالميزانية . وإذا كان ثمة ما يبرر إنشاء وظيفة بسبب تزايد عبء العمل ، فيمكن الاكتفاء بوظيفة برتبة ف - ٣ أو ف - ٤ . وإن الاقتراح الرامي الى تمويل وظيفة برتبة ف - ٥ بتحميلها على موارد خارجة عن الميزانية ، يدعو حقا الى التساؤل . وقال إن حساب دعم عمليات صيانة السلم قد أنشئ على وجه التحديد ، لتغطية النفقات الإدارية والسوقية المتصلة بهذه العمليات . وإن استخدام موارد مخصصة في العادة لدعم برامج تمويل جهاز إداري - أعني هنا اللجنة الاستشارية - قد يخلق سابقة خطيرة . ونظرا إلى ما لانشطة اللجنة الاستشارية من طابع نظامي ، ينبغي أن تحمّل النفقات الإضافية المطلوبة لتمويل هذا الجهاز على الميزانية العادية . ومن جهة ثانية ، ونظرا الى عبء العمل الواقع على اللجنة ، قد يكون من المفيد أن يتوازع أعضاؤها التخصص في النظر في هذا أو ذاك من أبواب الميزانية .

٣٣ - أما فيما يتصل بدفع نفقات السفر ونفقات إقامة أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق ، فقال إن وفد اليابان يعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق أحكام الفقره ١٢ من القرار ٩٣/٣١ بحيث تشمل الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية ، لان طبيعة هذه الاجتماعات ونطاقها قد تغيرا تغيرا جذريا . فهذه الاجتماعات تنتهي حاليا إلى خلاصات وتوصيات تُقدّم الى الجمعية العامة . ولذلك فإن من الاهمية بمكان خاص تأمين مشاركة أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق في هذه الاجتماعات مشاركة منتظمة ، ولا سيما عند التصدي لمسائل متصلة بالتنسيق داخل منظومة الامم المتحدة . وبناء على ذلك يقترح وفد اليابان أن تدعو الجمعية العامة الامين العام الى أن يخصص اعتمادات للنفقات اللازمة لتغطية تكاليف سفر وتكاليف إقامة أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق ، اعتبارا من السلسلة السابعة والعشرين للاجتماعات المشتركة للجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٩٢ ، وتقديم تقرير عن

(السيد سوغارو ، اليابان)

النفقات الفعلية في التقرير الاول عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٣٤ - وفي ختام بيانه قال إن وفد اليابان يؤيد سائر توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، الواردة في إطار الباب الاول من الميزانية البرنامجية .

٣٥ - السيد كونمه (ايرلندا) : قال إن وفده معجب بما أظهره أعضاء اللجنة الاستشارية من تفان في الإضطلاع بمهامهم التي يتزايد عبؤها يوما بعد يوم . ولكن ، نظرا لان اللجنة جهاز متخصص يسدي المشورة للمنظمة ككل فيما يتصل بالمسائل الادارية والميزانية ، يجب أن تطبق أكثر المعايير صرامة في كل جانب من الجوانب المتعلقة بملاك موظفيها الخاص وإدارتها الداخلية . وفي ضوء ذلك ، يتساءل وفد ايرلندا عما إذا كان هناك ما يبرر إنشاء وظيفة ، يجري تمويل جزء منها من حساب دعم عمليات صيانة السلم ، وذلك لسببين : أولا ، أنه لما كانت اللجنة الاستشارية تضطلع بمهام أساسية ضمن المنظمة فلا داعي لان تستخدم موارد خارجة عن الميزانية ؛ وثانيا ، أنه لم يمرّ على وجود حساب الدعم سوى عام واحد تقريبا ، ولم يقدّم أي تقرير الى اليوم عن سير العمل فيه . ولذلك فإن وفده يتساءل عما إذا لم يكن هناك هيئات أخرى قد تكون أجدر بالاستفادة من موارد ذلك الحساب ، ولا سيما الهيئات المعنية بصورة مباشرة بعملية صيانة السلم . ونظرا لعدم توفر أي معلومات أخرى في هذا الصدد ، فالوفد غير مقتنع بأنه من الملائم تمويل وظيفة في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على هذا الاساس ولو تمويلا جزئيا .

٣٦ - السيد اتوكيت (أوغندا) : أشار الى أن وفده كان قد وافق مبدئيا ، أثناء المناقشة العامة ، على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بأن يجري حساب النفقات التقديرية للميزانية البرنامجية المقترحة على أساس النفقات الفعلية في فترات السنتين السابقة . على أن بعض الشكوك تساور وفده إزاء هذا الاسلوب ، وهو يرى أنه ينبغي النظر في هذه المسألة في سياق الحلقة الدراسية المخصصة ، التي تتوخاها لجنة البرنامج والتنسيق . وفي هذا الصدد ، وبينما أن وفد أوغندا لا يزال مستعدا لاعتماد تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ككل ، وباتفاق الاراء ، فهو يشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على الفقرة ٤٩ ، التي تدعو الى اشتراك خبراء في الحلقة الدراسية دون آثار مالية تترتب على المنظمة . ولذلك ، فهو يتساءل عما إذا كانت هذه هي أفضل طريقة لتشجيع الخبراء على الاشتراك في الحلقة الدراسية ، واقترح أن تتولى المنظمة تمويل هذه الحلقة .

(السيد اتوكيت ، أوغندا)

٣٧ - وأضاف أنه ليس لدى وفده أي اعتراض على إنشاء وظيفة برتبة ف ـ ٥ في أمانة اللجنة الاستشارية ، على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ١-١٢ من تقريرها ، وعلى إعادة تصنيف وظيفة في أمانة لجنة البرنامج والتنسيق ورفعها من رتبة ف ـ ٤ الى ف ـ ٥ ، كما هو موصى بذلك في الفقرة ٤-١٠ من التقرير المذكور . ومع أن الأمانة العامة قد بررت هذه الطلبات ، مستشهدة بزيادة عبء العمل ، فإن وفده ، شأنه شأن وفد تونس ، يود الوقوف على تفسيرات أكثر موضوعية ومعقولية ، لإنشاء الوظائف أو إعادة تصنيفها . وهو يؤيد آراء اليابان فيما يتعلق بضرورة تمويل مشاركة الممثلين في الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية من الميزانية العادية .

٣٨ - وقال في ختام بيانه إن وفده ، نظرا لموافقته المبدئية على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ككل ، سيمتنع في المرحلة الحالية عن التعليق على الاعتمادات التي يتعين تخصيصها في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ، وعن اتخاذ أي موقف بشأنها .

٣٩ - السيد بازان (شيلي) : تحدث عن مسألة الموارد اللازمة لتغطية نفقات سفر وإقامة الممثلين المشاركين في الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية . فأشار إلى أن الجمعية العامة قررت ، في الفقرة ١٢ من قرارها ٩٣/٣١ لعام ١٩٧٦ ، أن تدفع المنظمة نفقات السفر (بالدرجة السياحية) وبدل الإقامة (بالمعدل الموحّد زائدا ١٥ في المائة) لممثل واحد لكل من الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق . ولذلك فهو يطلب إلى الأمانة العامة توفير الموارد اللازمة لتغطية نفقات السفر والإقامة في المستقبل للممثلين المشاركين في الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية .

٤٠ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه يشاطر مختلف الوفود القلق الذى أعربت عنه إزاء استخدام حساب دعم عمليات صيانة السلم لتمويل وظيفة جديدة برتبة ف ـ ٥ مطلوبة لأمانة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وأضاف أن وفده يحبذ الى حد بعيد أن يجري تمويل هذه الوظيفة من الميزانية العادية ، نظرا لأن مساهمة الولايات المتحدة ، بموجب النظام الذى اقترحه الأمين العام ، تبلغ ٣٠,٣ في المائة من كلف مرتب الوظيفة المذكورة ، في حين أن هذه

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة)

النسبة لن تكون إلا ٢٥ في المائة إذا جرى تحميل نفقات هذه الوظيفة على الميزانية العادية .

٤١ - السيد الهواري (الجزائر) : قال إنه يود تهنئة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لإعتدالها في طلب إنشاء وظيفة واحدة فحسب برتبة ف ـ ٥ ، بدلا من الوظيفتين اللتين اقترحتهما الأمانة العامة . وذكر أن وفده يعترف بأهمية العمل الذى تضطلع به اللجنة الاستشارية ، ولذلك فهو يؤيد تعزيز قدرة أمانتها على العمل . بيد أنه يشك في صحة تمويل هذه الوظيفة من حساب دعم عمليات صيانة السلم : لأن التمويل من خارج الميزانية ينبغي أن يجري بصورة استثنائية ، ومن الأفضل الامتناع عن اتخاذ أي تدبير قد يمس باستقلال اللجنة الاستشارية . ولذلك ، ينبغي ادراج نفقات الوظيفة المذكورة في إطار الميزانية العادية .

٤٢ - السيد راي (الهند) : قال إنه يؤيد اقتراحات الأمين العام في إطار الباب ١ ، على نحو ما جرى تعديله من جانب اللجنة الاستشارية . وإنه يؤيد كذلك مقترحات اليابان بشأن تمويل نفقات سفر الممثلين المشاركين في الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية .

٤٣ - وأما فيما يتعلق بتمويل الحلقة الدراسية التقنية المخصصة لإعداد الميزانية ، التي أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بعقدها ، فقال إن وفده يشاطر وفد أوغندا رأيه القائل بوجوب تمويل هذه الحلقة من الميزانية العادية . وعلاوة على ذلك ، فإنه ينبغي تحديد تاريخ عقد الحلقة الدراسية بحيث يتوافق مع تاريخ انعقاد الدورات المقبلة للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ؛ لأن من شأن ذلك أن يسمح بتحقيق وفورات ، يمكن أن تنعكس في الميزانية المقترحة .

٤٤ - السيد زاهد (المغرب) : قال إنه يؤيد التوصية الواردة في الفقرة ١-١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية ، فيما يتعلق بإنشاء وظيفة في إطار الميزانية العادية للجنة ، برتبة ف - ٥ بدلا من رتبة د - ١ . بيد أنه يود الحصول على تفسير مفصّل للاسباب المبرّرة لإنشاء هذه الوظيفة .

(السيد زاهد ، المغرب)

٤٥ - أما فيما يتصل بمسألة تمويل وظيفة ف - ٥ الجديدة من حساب دعم عمليات صيانة السلم ، فقال إنه يبدو من الضروري الحصول على بعض الايضاح في هذا الصدد . فقد ورد في الفقرة ١-٧ من تقرير اللجنة الاستشارية أن هذه الوظيفة لن تمول "بالكامل" من حساب دعم عمليات صيانة السلم . وهذا يعني ضمنا أنه يمكن استخدام مصدر آخر للتمويل ، ويريد وفده معرفة هذا المصدر .

٤٦ - وتكلم بعد ذلك عن رفع مستوى وظيفة من رتبة ف - ٤ إلى ف - ٥ في لجنة البرنامج والتنسيق ، فقال إن وفده لا يعترض على ذلك إذا كانت المهام المتصلة بالوظيفة تبرر ذلك . واعترف بأن عبء عمل لجنة البرنامج والتنسيق قد تزايد بشكل ملموس ، وأن أمانتها ، في الحقيقة ، بحاجة فعلية إلى تعزيز . ويمكن مناقشة وسائل تعزيزها ، أثناء المشاورات غير الرسمية التي ستجري بشأن هذا الباب .

٤٧ - وأخيرا قال إنه يجب تمويل الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق الادارية من الميزانية العادية . أما فيما يتعلق بطول أجل انعقاد دورات لجنة البرنامج والتنسيق ، فقد غدا تمديد أجل تلك الدورات تقليدا دارجا . ولذلك ، من الأفضل توخي عقد دورات منتظمة أطول أجلا عند وضع جدول المؤتمرات .

٤٨ - السيد كينشين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) : لاحظ أن النفقات الإضافية التي تقترح وجود مختلفة تحميلها على الميزانية العادية تتصل ، فيما يبدو ، بصندوق الاحتياط . لكن القواعد التي تنظم سير العمل في صندوق الاحتياط تحدد بشكل خاص أنه يجب رصد اعتمادات خاصة للاستخدام في حال عدم كفاية صندوق الاحتياط لتمويل النفقات المعنية ، كما أشارت اللجنة الاستشارية الى ذلك في الفقرة ٧٨ من الفصل الأول في تقريرها . ويجب بشكل قطعي احترام هذا الإجراء في إطار عملية الميزنة التي نص عليها قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ .

(السيد كينشين ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

٤٩ - وأضاف ، فيما يتصل بتعيين موظفي أمانة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، قال إنه تمت موازنتها مع أمانة لجنة البرنامج والتنسيق ، الأمر الذي يبدو مبررا لأن هاتين الهيئتين تسديان المشورة الى اللجنة الخامسة . ولكن لا بد من الملاحظة بأن وظيفة أمين لجنة البرنامج والتنسيق ليست وظيفة موظف متفرغ ؛ وأوضح أنه توجد لجان خبراء تعمل عملا متفرغا ، ولا سيما لجنة الخدمة المدنية الدولية ، ووحدة التفتيش المشتركة ولجنة مراجعي الحسابات ، التي يمكن أن تكون أسسا أفضل للمقارنة ، فيما يتعلق بطريقة تمويل موظفيها .

٥٠ - السيد سبانس (هولندا) : قال إنه يضم صوته الى أصوات مختلف الممثلين فيما يتعلق بتمويل مرتبات موظفي اللجنة الاستشارية وأمانتها . وقد أشارت عدة وفود الى طول مدة دورات لجنة البرنامج والتنسيق وقدمت هذه الوفود اقتراحات شتى لتأمين تمويل إضافي لتغطية نفقات سفر الممثلين المدعوين الى المشاركة في الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية . والحقيقة أن اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق كانت أقل عددا في هذا العام مما هو مقرر ، ولكنها دامت فترات أطول . وقد يُستحسن ، في إطار المشاورات غير الرسمية ، توخي تمويل مشاركة الممثلين الراغبين في حضور الاجتماعات المشتركة للجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرنامج والتنسيق بفضل الوفورات المتحققة من تقصير مدة دورات لجنة البرنامج والتنسيق .

٥١ - السيد تيرلينك (بلجيكا) : قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة فيما يتصل باستخدام صندوق الاحتياط وحدوده .

٥٢ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه لا بد من الإشارة ، فيما يتصل بإنشاء وظائف جديدة ، الى أن الأمين العام قادر على أن يضمن تبرير اقتراحاته ، بحجة تزايد حجم العمل .

٥٣ - وردا على ملاحظات ممثل تونس ، أوضح أن وظائف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، فيما يتصل بالموارد الخارجة عن الميزانية ، قد تزايدت لأن الجمعية العامة تلح بشكل متزايد على استخدام هذه الموارد استخداما رشيدا في عملية الميزنة . وقال إن الأمر الذي يبرر تمويل بعض الوظائف من حسابات الدعم هو وجوب عدم استخدام الميزانية العادية لتمويل وظائف تعيَّن إنشاؤها بسبب زيادة الموارد

(السيد بودو)

الخارجة عن الميزانية . أما فيما يتصل بكيفية تقاسم تمويل وظيفة ف - ٥ المتوخى إنشاؤه ، بين حساب الدعم لعمليات صيانة السلم والموارد الاخرى الخارجة عن الميزانية ، فقال إنه سيجري البحث في هذه المسألة في مناقشات غير رسمية .

٥٤ - وردا على أسئلة طرحها ممثل كوبا ، قال إنه ستجرى مقارنات ، في هذا الصدد ، بين أمانات مختلف اللجان ، وستقدم ، بعد ذلك ، معلومات عن الوظائف والموظفين في هذه الامانات ، عند النظر في الباب ٤ والباب ١ من الميزانية المقترحة . أما فيما يتصل بإعادة تصنيف وظيفة أمين لجنة البرنامج والتنسيق ، فتجدر الملاحظة أن شاغل هذه الوظيفة هو برتبة ف - ٥ ؛ ولذلك من الطبيعي أن تقترح الامانة العامة إعادة تصنيف هذه الوظيفة من رتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ .

٥٥ - أما فيما يتصل بتمويل نفقات سفر وإقامة الممثلين المشاركين في الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية قال إن المنظمة درجت على ممارسة عدم تحمل هذه النفقات لأن من المفترض أن تعقد هذه الاجتماعات إما في جنيف ، خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أو في نيويورك ، خلال دورة الجمعية العامة . على أنه لا يوجد في القرار المذكور ما يحول دون تغطية هذه النفقات من الميزانية العادية ، بالطريقة نفسها التي تغطى بها نفقات السفر والإقامة المتصلة بالدورات العادية للجنة البرنامج والتنسيق . وأوضح أنه إذا كانت اللجنة ترغب في ذلك ، فالامانة العامة مستعدة لإطلاعه على مبلغ النفقات المطلوبة لذلك .

٥٦ - وأشار الى أن الامانة العامة قد أحاطت علما بالتعليقات التي أبداها ممثلا المملكة المتحدة وبلجيكا فيما يتعلق بصندوق الاحتياط ، وبالملاحظات المتصلة بالحلقة الدراسية التقنية المخصصة التي اقترحتها لجنة البرنامج والتنسيق ، والتي ينبغي تحميل تكاليفها على الميزانية العادية . وذكر أن الامانة العامة ستقوم بإعلام اللجنة باستمرار بالتدابير المتخذة بصدد الحلقة الدراسية .

٥٧ - وفي معرض رده بعد ذلك على ممثل النمسا ، قال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي طلب تقديم التقرير موضوع البحث ، في قراره ١٦/١٩٩١ . وقد بيّن الامين العام في ذلك الحين أنه لا يمكنه تلبية هذا الطلب لأن اقتراحاته قد أدخلت فعلا ، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، ولا يستطيع في تلك المرحلة إصدار تقرير إضافي يطلب فيه تعديل الميزانية المقترحة . على أنه

(السيد بودو)

سيصدر ، عما قريب ، كما ذكر ذلك في مكان آخر ، تقرير عن مكتب الامم المتحدة في فيينا ينظر في مختلف جوانب عمليات المكتب ، بما في ذلك مسؤوليات مديره العام ، مع مراعاة البرامج الجديدة التي وضعت مؤخرا ، ولا بد أن يستجيب هذا التقرير لاهتمامات وفد النمسا ، ولو جزئيا . وسيجري النظر في ذلك التقرير خلال قراءة الباب ٢١ "التنمية الاجتماعية والشؤون البشرية" .

٥٨ - وردا على الملاحظات التي أبداها ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، أكد السيد بودو على أنه ، فيما يتصل بنفقات سفر الممثلين الذين يحضرون اجتماعات الجمعية العامة ، سيكون من حق وفود الاربعين بلدا من أقل البلدان نموا استرداد نفقات سفرها الجوي على الاساس التالي : يحق لاربعة من الاعضاء الخمسة في كل وفد السفر في الدرجة الاعلى ، التي تأتي مباشرة بعد الدرجة الاقتصادية ، أما العضو الخامس فيحق له السفر في الدرجة الاولى . وقد حسبت التقديرات المتعلقة بهذا الوجه من أوجه الإنفاق على أساس أحكام قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٤٨ .

٥٩ - وأوضح ، من الناحية الاخرى ، أن قرار تحميل جزء أكبر من نفقات مراجعة الحسابات الخارجية على ميزانيات البرامج الخارجة عن الميزانية المقابلة كان موضوع اتفاق صريح مع القائمين بإدارة البرامج المعنية . أما فيما يتصل بالاثاث الذي ينبغي شراؤه لمكان إقامة الامين العام ، فمن الواضح أن هذا الاثاث سيبقى ملكا للامم المتحدة . أما بالنسبة لسيارة الامين العام الرسمية فلم يتم تكبد أية نفقات بشأنها في عام ١٩٩١ ، باعتبار أن هذه السيارة كانت برسم الإعارة . ولكن ، نظرا الى أنه لا توجد أية ضمانات لتوفير سيارة للامين العام بشكل مجاني ، فلا بد من إدراج التقديرات اللازمة لذلك البند في الميزانية ، حتى ولو نُقِلت فيما بعد الى أوجه إنفاق أخرى في حال عدم استخدامها ، كما حصل في عام ١٩٩١ . ويمكن تقديم تفاصيل بهذا الصدد إذا كانت الوفود ترغب في ذلك .

٦٠ - وأشار الى أن التقرير المتعلق بحساب دعم عمليات صيانة السلم ، فسيكون في المتناول عما قريب وسيتضمن معلومات تفصيلية عن الوظائف الممولة من هذا الحساب . وسيُنظر في هذه المسألة في مشاورات غير رسمية .

٦١ - ورد ، أخيرا ، على تعليقات ممثل أوغندا بشأن إعادة تصنيف بعض الوظائف أو إنشاء بعضها ، قال إنه بالرغم من موافقته على التوصيات العامة التي تقدمت

(السيد بودو)

بها لجنة تنسيق البرامج في هذا الصدد ، فهو يرى أنه لا يمكن البت في هذه المسائل إلا بابا بابا . وختاما ، أكد للوفود أن الأمانة العامة تحيط علما تاما بجميع المسائل التي من المقترح أن تواصل النظر فيها في مشاورات غير رسمية ، كما أكد أن المعلومات التي طلبها ممثل فرنسا في الجلسة السابقة ستقدّم عما قريب .

٦٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال أن ليس هناك ما يمنع ، من وجهة النظر الإجرائية ، تمويل الوظيفة المقترح إنشاؤها لحساب اللجنة الاستشارية ، وغير المدرجة في الميزانية العادية ، جزئيا من حساب دعم عمليات صيانة السلم . ومن جهة أخرى ، يجري استخدام هذا الحساب فعلا لتمويل عدة وظائف دعم في مختلف دوائر الأمانة العامة ، المعنية بعمليات صيانة السلم . ولا جدال في أن حجم أنشطة اللجنة الاستشارية ، المتعلقة بعمليات صيانة السلم ، قد ازداد زيادة كبيرة ، كما يدل على ذلك عدد التقارير التي قدمتها اللجنة الاستشارية عن هذه المسألة الى اللجنة . ففي عام ١٩٩١ ، كرست اللجنة الاستشارية لهذه الانشطة ، بشكل عام ، ما يعادل عمل شهر كامل . وبناء عليه ، يبدو أن هناك ما يبرر تحميل الوظيفة المقترحة ، على الاقل جزئيا ، على حساب الدعم . ومع ذلك ، فإن اللجنة الاستشارية ، في نظر الوفود ، هي وحدة أساسية من وحدات الأمم المتحدة . وبهذه الصفة ينبغي أن تمول بأكملها من الميزانية العادية . وليس للجنة الاستشارية نفسها أي اعتراض على هذا الموقف من حيث المبدأ . وإن من حق اللجنة الخامسة البت فيما إذا كان ينبغي تحميل التكاليف المتصلة بهذه الوظيفة على الميزانية العادية .

٦٣ - وتابع بيانه قائلا إن من الملائم ، في هذا الصدد ، الإشارة الى أنه تم تقديم تقرير عن حساب دعم عمليات صيانة السلم الى اللجنة الاستشارية ، التي ستقوم ، في مرحلة لاحقة ، وفقا للإجراء المتفق عليه في الدورة الخامسة والاربعين ، بتقديم تقرير الى اللجنة عن الاقتراحات الواردة في ذلك التقرير .

٦٤ - وقال ، في ختام بيانه ، إن من المؤكد أن عبء عمل اللجنة الاستشارية قد ازداد زيادة ضخمة ، في حين أن ملاك موظفيها بقي على حالته دون تغيير لعدة سنوات ، مع العلم بأن آخر وظيفة جديدة أنشئت لها تعود الى عام ١٩٧٧ . وأوضح أن اللجنة الاستشارية لا تطلب إلا ما هو ضروري ضرورة قصوى . وهي على استعداد لتقديم معلومات إضافية عن هذا الموضوع خلال المناقشات غير الرسمية . وعلى كل حال ، فمن الاهمية بمكان الحرص على أن تساعد القرارات التي تتخذ ، على تعزيز اللجنة الاستشارية وليس على إضعافها .

٦٥ - السيدة بريينغير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت ، في معرض ردها على الأسئلة التي طرحتها بعض الوفود ، إنها تود ، أولا ، أن توضح بأنه ، فيما يتصل بأمد لجنة البرنامج كانت الضرورة تقتضي على الدوام تمديدها . والواقع أن عدد الجلسات التي عقدتها اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين ، أقل من سابقاتها ، وأنها استفادت من خدمات المؤتمرات التي خُصصت لها أكثر مما استفادت في الدورة السابقة ، أي الدورة التاسعة والعشرين ، التي نظرت خلالها في الميزانية . وقد دامت الدورات يوما أو يومين أطول مما كان مقررا ، لأن خدمات المؤتمرات لم تكن متاحة عند طلبها . وأشارت الى أن ممثل الولايات المتحدة قد اقترح تقصير مدة دورة الربيع التي تعقدها اللجنة . لكن جدول أعمال الدورة المذكورة ، كما وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفقرة ٤٧٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق) ، مكتظا بالبنود بشكل كثيف . وبالتالي ، فإن من شأن تقصير مدة الدورة أن يجعل من الضروري إعادة النظر في برنامج عمل اللجنة بكامله ، ولكن هذا بحد ذاته سيجعل جدول أعمال الدورة أشد اكتظاظا .

٦٦ - أما فيما يتصل بمسألة نفقات سفر الممثلين ، الذين يحضرون الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ، فأوضحت أن هذه المسألة لم تناقش إلا بشكل غير رسمي في الدورة الحادية والثلاثين : ولذلك فمن السابق للأوان إبداء أية ملاحظات على هذه المسألة . ومع ذلك قالت إنها تود أن تؤكد على طابع هذه الاجتماعات ، على نحو ما أبرزه ممثل اليابان . وفي آخر اجتماع مشترك بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية عُقِد في الأسبوع الماضي ، تم اعتماد مجموعة من الخلاصات والتوصيات كما اتخذت التدابير اللازمة لمتابعتها ، مما هو ذو أهمية بالنسبة للتنسيق .

٦٧ - وتصدت بعد ذلك الى مسألة الحلقة الدراسية التقنية التي وردت الإشارة إليها في الفقرة ٤٩ من التقرير ، فبينت أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتناول مسألة تاريخ وتمويل هذه الحلقة . وأيا ما كانت القرارات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد ، فمن الأهمية بمكان عدم تغيير طابع الحلقة الدراسية كما تم توخّيه ، حتى تتمكن الحلقة من الإسهام مساهمة حقيقية في حل المشاكل المنهجية الناجمة عن إعداد الميزانية البرنامجية .

(السيدة برينغير)

٦٨ - وختمت بيانها قائلة إنها تفضل التعليق على أمانة لجنة البرنامج والتنسيق ، عندما يجري النظر في الباب ٤ . وإنها ترى كذلك أنه من الانسب توضيح مفهوم لجنة البرنامج والتنسيق لصيانة السلم ، عند النظر في الباب ٣ من الميزانية . أما فيما يتعلق بحذف الجملة الأولى من الفقرة ١ - ٦٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، فذكرت أن لجنة البرنامج والتنسيق تقدمت بهذه التوصية لانها ترى أنه ليس هناك أية ضرورة للإشارة الى الوثيقة ST/SGB ؛ ويمكن ، إذا اقتضى الأمر ، بيان أنشطة الوحدات المعنية بالتفصيل .

٦٩ - السيد فونتين أورتيس (كوبا) : قال إنه يود أن يعرف لماذا يُقترح حذف تلك الإشارة من الفقرة ١ - ٦٠ ، المتعلقة بجنيف ، ولكن الإبقاء عليها في الفقرة ١ - ٦٩ المتعلقة بفيينا . وأما فيما يتصل بتمويل سفر الممثلين الذين يحضرون الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ، فقد اقتُرح تغطية هذه النفقات من صندوق الاحتياط . لكن ممثل شيلي أشار الى أنه يوجد ثمة قرار اتخذته الجمعية العامة ، يتضمن أحكاما صريحة بشأن تمويل سفر الممثلين الذين يحضرون اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق . ولذلك ، فمن المستصوب الحصول على مزيد من المعلومات بهذا الصدد .

٧٠ - السيد ميخالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : عاد الى مسألة إنشاء وظيفة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، تموَّل جزئيا من حساب دعم عمليات صيانة السلم ، فلاحظ أنه إذا تم تمويل هذه الوظيفة ، بالكامل من الميزانية العادية ، فإن الولايات المتحدة لا تدفع سوى ٢٥ في المائة من التكاليف المتصلة بها ، مقابل ٣٠,٣ في المائة بموجب جدول الانصبة المقرر لعمليات صيانة السلم . ولما كانت اللجنة الاستشارية قد ذكرت على وجه التحديد أن هذه الوظيفة ستمول جزئيا من موارد خارجة عن الميزانية ، فمن المفيد الحصول على مزيد من المعلومات عن الطبيعة الحقيقية لهذه الموارد ومختلف طرائق تمويل الوظيفة موضوع البحث .

٧١ - فيما يتصل بنفقات سفر الممثلين الذين يحضرون اجتماعات الجمعية العامة ، قال إن الهدف من ذلك ، وفقا للفقرة ٤ من الفرع الثالث عشر في القرار ٣٤٨/٤٥ ، هو تحقيق وفورات للامم المتحدة ورفع مستوى ترتيبات سفر الممثلين . ولذلك فمن الضروري الحصول على إيضاحات بصدد النفقات المقررة في إطار هذا البند .

(السيد ميخالسكي ، الولايات المتحدة الامريكية)

وفيما يتعلق بمسكن الامين العام ، قال إن وفده يود أن يحصل على تأكيد بأن الاثاث الموجود حاليا في المسكن سيبقى ملكا للأمم المتحدة .

٧٣ - أما فيما يتعلق بأمد دورات لجنة البرنامج والتنسيق ، فقال إن اللجنة خصصت في آخر دورة عقدتها نحو أسبوعين لمعالجة مسائل الميزانية وأسبوعين للمسائل الاخرى . وأوضح أنه تكفي للدورة القادمة ثلاثة أسابيع ، يُكرَّس أحدها لتنقيح الخطة المتوسطة الاجل . أما فيما يتصل بمسألة سفر الممثلين الذين يحضرون الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ، فقال إنه لا بد من الإشارة الى أن الغرض من هذه الاجتماعات كان أصلا تسهيل عمليات تبادل الآراء على أرفع مستوى ممكن . وإذا حكمنا على ذلك بمقياس مستوى التمثيل في وفد الولايات المتحدة ، فمن الظاهر أن هذا الهدف لم يتحقق .

٧٣ - السيد سوغارو (اليابان) : قال إنه يود الحصول على بيان مفصل لعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفترتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ و ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، مصنفة حسب مجالات الانصبة .

٧٤ - السيد كينشين (المملكة المتحدة) : عاد الى مسألة الاعتماد المخصص لسيارة الامين العام الرسمية ، فأعرب عن تحفظات وفده إزاء ممارسة إدراج نفقات لهذا البند في الميزانية ، لانه ، استنادا الى الخبرة الماضية ، هناك من الاسباب ما يكفي للاعتقاد بأنها غير ضرورية . وأشار في هذا الصدد الى أن اللجنة الاستشارية قد أوصت بتخفيض الارصدة التي لا تستخدم استخداما كاملا بنسبة تناهز ٢٥ في المائة ، وهو هدف يعتبر متواضعا نظرا الى حجم الاموال غير المستخدمة . ولقد قيل للوفود إنه ينبغي ألا يساورها القلق إزاء المبالغة في تقدير النفقات ، لأن الوفورات ستخصم من مساهماتها في نهاية فترة السنتين . وبصرف النظر عن أن التجربة بينت أن الامر لم يكن كذلك ، فإن ممارسة الإفراط في تقدير النفقات لا يحتمل أن تشجع الدول على دفع مساهماتها بالكامل وفي الوقت المحدد . وختم بيانه قائلا إن وفده يرى أن تقديرات الميزانية ينبغي أن تعد بطريقة دقيقة جدا ، لان هذه هي الطريقة الوحيدة لتشجيع الدول على الوفاء بالتزاماتها .

٧٥ - السيد جدماني (باكستان) : قال إنه لا اعتراض لديه على تمويل الوظيفة المقترح إنشاؤها في اللجنة الاستشارية ، من الميزانية العادية ، بدلا من تمويلها

(السيد جدماني ، باكستان)

من موارد خارجة عن الميزانية ، بشرط ألا يؤثر ذلك في تمويل عمليات صيانة السلم المحمّلة على الميزانية العادية .

٧٦ - السيد بلحاج (تونس) : قال إن المشكلة المتعلقة بإنشاء وظائف جديدة في اللجنة الاستشارية هي مشكلة استصواب إنشاء الوظائف ، وليس تمويلها . لذلك ينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى في تعزيز وحدات الأمانة العامة التي تضطلع بالأنشطة موضوع البحث قبل مرحلة وصولها الى اللجنة الاستشارية (في شعبة الميزانية ، مثلا) .

٧٧ - الرئيس : قال إذا لم يكن ثمة أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة الخامسة قررت اعتماد خلاصات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بالباب ١ (الفقرات ٥٦ - ٦٠ من A/46/16) .

٧٨ - وقد تقرر ذلك .

٧٩ - السيد فونتين أورتيس (كوبا) : قال إنه يرى أن من الصعب على الوفود ، نظرا الى عدد المسائل التي لا تزال معلقة ، اتخاذ قرار - في هذه المرحلة - بشأن مسألة الاعتمادات المقدرة في الباب الأول .

٨٠ - الرئيس : اقترح تأجيل اتخاذ قرار بشأن الباب الأول ككل ، الى الجلسة القادمة .

٨١ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥